



## توصيات اعداها المجلس الوطني لشؤون الاسرة حول قانونية عمل الاطفال

### قانون العمل المؤقت خطوات الى الورا ٣/١

#### ■ مقبل المومني

قبل ما يزيد على شهر بدأ سريان تطبيق قانون العمل المؤقت الجديد لسنة ٢٠١٠ المعدل للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٦ واصبح ساري المفعول اعتبارا من الخامس عشر من الشهر الجاري مترافقا مع نشره في الجريدة الرسمية وفقا لنص المادة الاولى منه متضمنا تعديلات "٣٨" مادة من اصل "١٤٢" مادة يتكون منها ولكي يلحظ ان هذا القانون قد عاد بنا الى الورا خطوات طويلة ومتتابعة ومدى ابتعاده عن العمال وقضاياهم وتركيزه على القضايا الاقل اهمية بالنسبة لهم فأمهم الوظيفي والمعيشي والحد الأدنى للأجور وحمايتهم من الفصل اهم بكثير من ترتيب اوضاع اجازاتهم المرضية والسوية على اهميتها واعطائهم الحرية في تشكيل نقاباتهم والانتساب اليها والترشيح لعضوية هيئاتها القيادية وعدم التضييق عليها والتدخل في شؤونها وجعلها قادرة على الدفاع عن حقوق ومصالح العمال وحماية قضاياهم المعيشية والسياسية والوطنية اهم بكثير من اشراك قيادة الاتحاد الحالية المضربة الانتخابات والتي الحماية الحكومية حتى وصلت الى هذا المقام فانه علينا ان نلحظ وبالتحديد التعديلات الجارية فيه والتي على ما يبدو الظاهر فيها انها لا تنصف العمال والنقابات بينما يعرف المهتمين والمختصين والممارسين لعمل النقابات والنقابين انها تنتزع من العمال اهم الاسلحة التي كانوا يذودون بها عن نقاباتهم ومطالبهم ، فقد تضمنت هذه التعديلات ان تكون النقابة هي الممثل الوحيد للعمال في النزاع الجماعي وليس العمال ، الامر الذي يبدو في ظاهره داعيا الى احترام النقابة وحماية حقوقها ، فيما يشكل في حقيقة الامر ضربة قاصمة للعمال على طريق الدفاع عن حقوقهم وقد منع اي منهم التمثيل في النزاعات العمالية الناشئة بينهم وبين اطراف العمل الاخرى ، فقد كان يحق لمجموعة من العمال او لجنة متابعة او فرع نقابة التفاوض باسمهم ، حرهم منها هذا القانون ووضعها بين النقابة العامة التي هي بالتالي قد تم التوافق معها على هذه التعديلات والتي لا تشكل باية حال حالة خروج على ما تسعى بالتأكيد عليه كما يأتي هذا الحكومة ان يتضمن هذا التأكيد الملائم على قرارات المؤتمر العمالي الخامس باقرار الغاء فروع النقابات ومنها حق التفاوض باسم العمال كما انه لا يخفى انها جاءت على خلفية العديد من المطالبات العمالية التي قادتها فروع النقابات ولجان تحضيرية وبشكل خاص لجنة عمال المياومة في وزارة الزراعة وتعلم من لا يعلم ان من بين النقابات السبعة ما يزيد على عشر نقابات لم تتقدم بمطالب عمالية منذ عشرات السنين انه وباستثناءات قليلة كانت النقابات التي تملك الفروع هي النقابات التي تجري فيها الانتخابات من ناحية والتي تتبنى مطالب العمال وتدافع عنهم وتتقدم بالمطالب للحصول على المزيد من المكاسب لهم ، الامر الذي اثار غضب الحكومة واصحاب العمل ودعتهم الى استعداد شريكهم الاجتماعي المبجل اتحاد نقابات العمال والتوافق معه ، على قلع جذور النقابات الضاربة في عمق مضامين الحركة النقابية ليعقد مؤتمره الخامس فيلغيا ومؤتمرا الاستثنائي السادس ليجهز على ما لم يجهر عليه في الخامس ومن ثم يتوافقون على هذا القانون فيضربون عصفورين بحجر واحد دفن آخر ما بقي من الحركة النقابية العمالية من جهة وبهذا الشكل المنمق والمنسق جيدا والتوافق مع معايير تشريعات العمل الدولية من جهة اخرى .

وإذا كان هذا التعديل يمنع العمال من التمثيل في النزاع العمالي هو الابرز الذي عملت الحكومة على اقراره والذي يؤشر من ناحية اخرى ويذكر انه ليس للعمال الوصول الى الهيئات الادارية للنقابات التي يعملون في قطاعها ان كانت لهم نقابة وانه ليس بمقدورهم تشكيل نقابة في اي مكان آخر ان لم تكن قد شكلت قبل سنين طويلة ومن صدور قرارات تصنف المهن والقطاعات وقرارات دمج النقابات العمالية الا بقرار من اللجنة الثلاثية التي تتبهاى الحكومة بتشكيلها والتي ستأتي عليها لاحقا والتي تمثل الشركاء الاجتماعيين الثلاثة الحكومة واصحاب العمل والعمال .

فتعالوا معنا لنقف وبالتحديد على ما تبقى من هذه التعديلات ثم لنرى ما هي مطالب العمال وما هي مطالب الوطني وما الذي يعمل على الدفاع عن المصالح العليا للبلاد أي التضييق والتقييد أم الحرية النقابية والحافز وصيانة الحقوق .



في دراسة اعداها المجلس الوطني لشؤون الاسرة أكد فيها ان الهدف من اعدادها رصد التشريعات ذات العلاقة بعمل الأطفال، وبيان النصوص التي تنظم أو تضبط الأفعال والأعمال التي تعد من باب عمل الأطفال، ومقارنة ما ورد في النصوص بما ورد في الاتفاقيات الدولية، وما ينسجم مع مصلحة الطفل.

كما شكل المجلس اللجنة الاستشارية لعمل الأطفال، والتي عملت مؤخرا على تطوير وثيقة أولويات البحوث، التي تجمع البحوث والدراسات الوطنية في مجال عمل الأطفال، والتي توضح الثغرات في مجال البحث، وبذلك، أعدت دراسة تبين أثر عمل الأطفال على صحتهم الجسدية والنفسية.

واوصت الدراسة بتعديل المادة (٧٦) من قانون العمل، بحيث يلزم رب العمل بإجراء الفحص الطبي الدوري المجاني للأطفال العاملين، كذلك إلزام صاحب العمل قبل تشغيل أي حدث بأن يطلب منه أو من وليه تقديم عدة مستندات، هي:

صورة مصدقة عن شهادة الميلاد، شهادة بلياقة الحدث الصحية للعمل المطلوب صادرة عن طبيب مختص ومصدقة من وزارة الصحة، موافقة ولي أمر الحدث الخطية على العمل في المؤسسة.

وتحفظ هذه المستندات في ملف خاص للحدث، مع بيانات كافية عن محل إقامته وتاريخ استخدامه والعمل الذي استخدم فيه وأجره وإجازاته. وبحسب الغد دعت الدراسة الى تعديل النص القانوني للمادة (٣١) من قانون الاحداث، بإضافة حالة الطفل العامل دون السن القانونية، ضمن حالات المحتاج للحماية والرعاية والاستفادة من الخدمات التي تقدم له.

وتعرف المادة (٣١) من قانون الاحداث المحتاج الى الحماية أو الرعاية "بمن قام بأعمال تتعلق بالدعارة أو الفسق أو إفساد الخلق أو القمار، أو خدمة من يقومون بهذه الأعمال، أو خالط الذين اشتهر عنهم سوء السيرة، ومن استغل بأعمال التسول أو بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو إفساد

## لجنة عمال المياومة تدعو للتضامن

### مع قادة العمال ضد الاجراءات التعسفية

الالكترونية الاخبارية لدورها البارز في عون العمال وتغطية احتجاجاتهم السلمية ، وفي ذلك دلالة واضحة على العداوة لحرية الرأي والتعبير والحقوق الانسانية ، وهو الامر الذي يقطع باستحالة اي تطوير اصلاح ديمقراطي جاد ، ويؤدي الى استئراء حالة اليأس والاحباط التي تمسك بالغالبية العظمى من ابناء شعبنا مفسحة ساحتهم للميول الاكثر عنفا وتطرفا، واللجنة اذ ترفض هذا العداوة والحقد على عامل فقير اعزل وتدين سياسات التنكيل والاضطهاد التي يتعرض لها الناشطاء العماليين ، فانها تحذر من الآثار السلبية الناجمة عن حالة الاستقواء غير المشروع باجهزة الدولة واساءة استغلال السلطة ، فحقيقة ما يتعرض له رئيس لجنة عمال المياومة ليس الا احد اشكال التصفية واغتياالا للشخصية .

وفي الختام ندعوكم للتعبير عن التضامن بكافة اشكاله لدعم تحقيق مطالب عمال المياومة التي تمثل جزءا من معالجة التعديلات على حقوق الانسان.

## مزارعو وادي موسى ما زالت طرقهم ترابية

البتراء التنموي السياحي قبل نحو ست سنوات على طول امتداد الوادي المحاذي لبساتينهم أعاق وصول المزارعين إليها وساهم في عدم رعايتها بالشكل المطلوب. ولفت المزارع عبدالله سالم الأنظار إلى معاناة المزارعين الكبيرة جراء وصولهم إلى بساتينهم مشيا على الأقدام وهم يحملون مبيدات مكافحة الآفات الزراعية والأدوات المستخدمة بالعملية الزراعية، موضحا أن طول الطريق الذي يطالب بتعبيده المزارعون لا يزيد على ٢ كم ويرحل من موازنة عام إلى آخر بحجج مختلفة.

بدورها أوضحت مديرة مكتب أشغال لواء البتراء الهندسة وفاء المحاميد أن الطريق الزراعي المشار إليه بحاجة ماسة إلى تعديل مسار بحكم أن مساره الحالي يقع في مجرى سيل، فضلا عن سعي المكتب لتعديل مسار الطريق بهدف فتحه .

عبرت لجنة عمال المياومة في بيان لها عن قلقها الشديد وتخوفها من استمرار عمليات الاضطهاد والتعسف التي يتعرض لها رئيس لجنتها الناشط العمالي محمد السنيدي ، الذي يواجه ظروفًا اقتصادية صعبة اثر عمليات الاضطهاد والتنكيل المبرجة التي تعرض لها، ومن تبعات الفصل التعسفي من العمل والتوقيف في السجون والاحالة الى المحاكم المدنية والعرفية العسكرية من خلال الادعاء عليه بجريمة من التهم الملققة الخاوية من أية حجج تسندها ، كما وثلت الانتباه الى ان ظاهرة اضطهاد الناشطاء السياسيين والعماليين باتت تتسع بشكل كبير في بلد يتغنى فيه المسؤولون ، بتوفير الحرية والديمقراطية والانفتاح وغيرها من الكلمات والمصطلحات الرنانة والجميلة التي تحمل وهج البريق اللغوي الخاطف ، من اجل التعطيم على الحقائق القاسية التي يعيشها عماله ، فقد توزع الظلم والقمع على كافة الحركات الاحتجاجية وخبر دليل على ذلك ما حصل مع لجنة نقابة المعلمين ولجنة المتقاعدين العسكريين ، وليس صدفة ان تأتي واقعة اضطهاد الناشطاء العماليين متزامنة مع الهجمة الحكومية على وسائل التعبير ، خاصة المواقع

إشتكى مزارعو وادي موسى منذ قرابة العشرين عاما للمسؤولين لتعبيد طرقهم وما زالو يطالبون فمن يجب طلب هؤلاء ليستطيعو حل مشاكلهم .

طالب مزارعون في مدينة وادي موسى وزارة الأشغال العامة ضرورة تعبيد الطريق الزراعي المؤدي إلى بساتينهم في منطقة السواخه الواقعة شرق المدينة لتمكينهم من الاعتناء بأشجارهم وسقايتها.

وأشار كبير المزارعين في وادي موسى خليل عيسى الحمادين إلى مراجعات المزارعين المتكررة إلى مدراء الأشغال المتعاقبين على محافظة معان منذ أكثر من ١٩ عاما ومهندس مكتب أشغال لواء البتراء منذ تأسيسه قبل نحو عشر سنوات في سبيل تعبيد الطريق الترابي الزراعي الذي يخدم بساتينهم، إلا أن تلك المراجعات لم تعد حدود التطمينات من المسؤولين والتي لا تسمن ولا تغني من جوع.

وبين الحمادين أن السدود الترابية والحجرية التي أنشأتها سلطة إقليم